



الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠٢٤

موجز تنفيذي

2024

الموجز التنفيذي

مرونة هشة تخفي وراءها مخاطر ومواطن ضعف كامنة

لقد أثبت الاقتصاد العالمي في عام 2023 أنه أكثر مرونة مما كان متوقَّعا، وسط إجراءات قوية التأثير على صعيد تشديد السياسات النقدية وحالات مستعصية من عدم اليقين السياساتي حول العالم، وذلك حتى على الرغم من الصدمات المتعددة الناجمة عن النزاعات وتغير المناخ التي قلبت حياة الملايين وسبل عيشهم رأسا على عقب، مما زاد من خطر تبدُّد فرص إحراز التقدُّم صوب تحقيق التنمية المستدامة. وأظهر العديد من الاقتصادات الكبيرة والمتقدمة مرونة ملحوظة، حيث شكَّلت أسواق العمل القوية عاملا داعما للإنفاق الاستهلاكي على الرغم من الإجراءات الحادة المتخذة في إطار تشديد السياسات النقدية. وفي الوقت نفسه، انخفض التضخم تدريجيا في معظم المناطق الإقليمية على إثر انخفاض أسعار الطاقة والغذاء، مما سمح للمصارف المركزية بإبطاء أو إيقاف إجراءات رفع أسعار الفائدة.

ومع ذلك، فإن هذه المرونة، التي هي مجرد قشرة خارجية، تخفي وراءها مخاطر في الأجل القصير ونقاط ضعف هيكلية. ولا تزال هناك ضغوط سعرية كامنة بمستويات مرتفعة في العديد من البلدان. ويهدد استمرار تصاعد النزاعات في الشرق الأوسط بتعطيل أسواق الطاقة وتجديد الضغوط التضخمية حول العالم. في الوقت الذي يستعد فيه الاقتصاد العالمي لمواجهة الأثر المتأخر للارتفاعات الحادة في أسعار الفائدة، صدرت عن المصارف المركزية الرئيسية في البلدان المتقدمة إشارات دالة على اعتزامها إبقاء أسعار الفائدة عند مستوياتها الأعلى لفترة أطول. وتمثل احتمالات بقاء تكاليف الاقتراض ودرجات تشديد شروط الائتمان عند مستوياتها الأعلى لفترات أطول رياحا معاكسة قوية في مواجهة اقتصاد عالمي مثقل بمستويات عالية من الديون، مع كونه أيضا بحاجة إلى زيادة الاستثمار، ليس فقط لإنعاش النمو ولكن أيضا لمكافحة تغير المناخ والتعجيل بوتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن انضغاط الأوضاع المالية، بالاقتران مع تنامي خطر التفنُّت الجيوسياسي، تتولَّد عنه أخطار متزايدة على التجارة العالمية والإنتاج الصناعي.

وإزاء هذه الخلفية التي تهيمن عليها المخاطر وحالات عدم اليقين المستعصية، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 2,7 في المائة في عام 2023 إلى 2,4 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن يشهد النمو تحسُّنا معتدلا للقوة ليلبغ 2,7 في المائة في عام 2025، لكنه سيظل أقل من معدل النمو الذي كان سائدا قبل الجائحة عند 3,0 في المائة. وصحيح أن الاقتصاد العالمي استطاع تجنُّب السيناريو

الأسوأ المتمثل في دخول حالة ركود اقتصادي في عام 2023، ولكن خطر بقاء معدَّل النمو منخفضا لفترة ممتدَّة يلوح في الأفق بقوة. وقد ظلت آفاق النمو ضعيفة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الضعيفة المنعة والمنخفضة الدخل، مما يجعل التعافي الكامل من الخسائر الناجمة عن الجائحة أمرا أبعد منالما كان عليه الحال في أي وقت مضى.

مزيد من التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة

كان أداء اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية - وهو الاقتصاد الأكبر في العالم - جيدا بشكل ملحوظ خلال العام الماضي، ولكن من المتوقع أن يتباطأ النمو من معدَّل يقترن بنحو 2,5 في المائة في عام 2023 إلى 1,4 في المائة في عام 2024. وشكَّلت الإنفاق الاستهلاكي القوي، على خلفية المركز المالي القوي للأسر المعيشية ومرونة سوق العمل والإسكان، عاملا داعما للأداء الذي جاء بصورة أفضل مما كان متوقعا في عام 2023. وعلى الرغم من الإجراءات القوية التي اتخذها الاحتياطي الاتحادي في إطار تشديد السياسات النقدية، لم يتجاوز معدل البطالة 3,7 في المائة في الربع الثالث من عام 2023. وكانت أسعار المساكن القوية عاملا مساعدا على زيادة قيمة صافي ثروة أصحاب المساكن وعلى الحفاظ على هذه القيمة، مما أحدث أثرا قويا على مستويات الثروة وشكَّل عاملا داعما للمستويات العالية لإنفاق الأسر المعيشية. وقد يتغيَّر هذا بسرعة، وخاصة إذا انخفضت أسعار المساكن والأصول، مما يؤدي فعليا إلى انخفاض قيمة صافي ثروة الأسر المعيشية. وفي ظل انخفاض مدَّخرات الأسر المعيشية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع قوة سوق العمل تدريجيا، من المتوقع أن يفتت الإنفاق الاستهلاكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يستمر بطء معدلات الاستثمار. وصحيح أن احتمالات حدوث هبوط اقتصادي حاد قد انخفضت إلى حد كبير، فإن اقتصاد الولايات المتحدة سيواجه مخاطر وقوع السيناريوهات السلبية جزَّاء تدهور سوق العمل والإسكان والأسواق المالية.

وتواجه أوروبا آفاق اقتصادية مليئة بالتحديات وسط استمرار معدلات التضخم وأسعار الفائدة العالية. وفي الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,2 في المائة فقط في عام 2024، في ارتفاع عن معدَّل 0,5 في المائة المسجَّل عام 2023. ومن المتوقع أن يكون محرِّك هذا التعافي الطفيف هو عودة الإنفاق الاستهلاكي إلى الارتفاع مع انحسار الضغوط السعريّة وارتفاع الأجور الحقيقية واستمرار قوة أسواق العمل. وستُحدث الآثار المستمرة والمتأخرة المترتبة على انضغاط

في قطاع الخدمات - وخاصة السياحة - كان قويا، فمن المرجح أن يؤدي التباطؤ في الطلب العالمي إلى انخفاض في صادرات السلع، التي كانت تمثل المحرك الرئيسي للنمو في العديد من بلدان المنطقة

وقد نما الناتج المحلي الإجمالي في جنوب آسيا بمعدل يقدر بنحو 5,3 في المائة في عام 2023، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 5,2 في المائة في عام 2024، مدفوعا بالنمو القوي في الهند، التي لا تزال هي الاقتصاد الأسرع نمواً من بين الاقتصادات الكبيرة في العالم. ومن المتوقع أن يصل النمو في الهند إلى 6,2 في المائة في عام 2024، أي أقل قليلاً من تقديرات عام 2023 البالغة 6,3 في المائة، وسط طلب محلي قوي وهو قوي في قطاعي التصنيع والخدمات. وسيتعرض النمو في العديد من اقتصادات المنطقة لضغوط نزولية بسبب زيادة انضغاط الأوضاع على صعيدي أسواق المال والماليات العامة، والتحديات المتصلة بميزان المدفوعات، وعودة ظاهرة النينو المناخية

وفي غرب آسيا، يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2,9 في المائة في عام 2024، في ارتفاع عن معدل 1,7 في المائة المسجل في عام 2023. ولا يزال ارتفاع أسعار الواردات الغذائية الأساسية يولد ضغوطاً صعودية على التضخم، الذي يتوقع أن ينخفض تدريجياً فقط في عام 2024. وفي تركيا، اتخذت السلطات إجراءات قوية لتشديد السياسة النقدية من أجل كبح التضخم، وهو ما يُتوقع أن يؤثر سلباً على النمو في عام 2024

ولا تزال الآفاق المستقبلية مليئة بالتحديات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2,2 في المائة في عام 2023 إلى 1,6 في المائة في عام 2024. وجاء الأداء على صعيد النمو متجاوزاً للتوقعات في عام 2023 في ظل مرونة الاستهلاك والاستثمار، وتدفعات رأس المال القوية، والطلب الخارجي القوي. وصحيح أن التضخم ينحسر، ولكن مستواه ما زال مرتفعاً، وما زالت هناك تحديات هيكلية وتحديات على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي. وفي عام 2024، سيتسبب انضغاط الأوضاع المالية في انخفاض الطلب المحلي، وسيؤدّد تباطؤ النمو في الصين والولايات المتحدة اختناقاً على صعيد الصادرات

ومن المتوقع أن تحقق أقل البلدان نمواً معدل نمو يبلغ 5,0 في المائة في عام 2024، في ارتفاع عن معدل 4,4 في المائة المسجل في عام 2023، ولكنه سيظل أدنى بكثير من الهدف المحدد في أهداف التنمية المستدامة عند 7,0 في المائة. وسيظل الاستثمار خجولاً في أقل البلدان نمواً. ولا تزال أسعار السلع الأساسية المتقلبة - وخاصة المعادن والنفط والقطن - تقوّض آفاق النمو، حيث يصنّف 38 من البلدان الـ 46 المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً كافتقادات تعتمد على السلع الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة خدمة الدين الخارجي قد ازدادت من 46 بليون دولار في عام 2021 إلى حوالي 60 بليون دولار في عام 2023 (حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً)، مما يزيد من انضغاط الحيز المالي ويعيق قدرة الحكومات على تحفيز الانتعاش والنمو

وقد استفاد العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من العودة القوية لتدفقات السياحة الوافدة في عام 2023، وهناك توقعات إيجابية إجمالاً لعام 2024. وفي المتوسط، من المتوقع أن تنمو اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بمعدل 3,1 في المائة في عام 2024، في ارتفاع عن معدل 2,3 في المائة المسجل عام 2023. غير أن الآفاق الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال عرضة للتضرر الشديد من الآثار المتزايدة لتغير المناخ ومن تقلبات أسعار النفط، مما يؤثر بشكل مباشر على كل من تدفقات السياحة وأسعار السلع الاستهلاكية. ومن المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية، من 4,4 في المائة في عام 2023 إلى 4,7 في المائة في عام 2024. وتستفيد عدة اقتصادات من ازدياد قوة الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في البنى التحتية

الأوضاع المالية وسحب تدابير الدعم الممولة من الماليات العامة أثراً معاكساً لقسم من الآثار الإيجابية لمحركات النمو الرئيسية هذه في عام 2024

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في اليابان من 1,7 في المائة في عام 2023 إلى 1,2 في المائة في عام 2024، على الرغم من المواقف التيسيرية المتخذة على مستويي السياستين النقدية والمالية. وربما يحمل ارتفاع التضخم دلالة على انتهاء حقبة الاتجاهات الانكماشية التي كانت سائدة لأكثر من عقدين. ومن المتوقع أن يؤدي تباطؤ النمو في الصين والولايات المتحدة - وهما الشريكان التجاريان الرئيسيان لليابان - إلى تحجيم صافي صادرات البلد في عام 2024

وفي رابطة الدول المستقلة، فاق النمو الاقتصادي التوقعات السابقة، وهو انعكاس لنمو جاء أعلى مما كان متوقفاً في الاتحاد الروسي، وانتعاش معتدل القوة في أوكرانيا بعد انكماش عميق شهد في عام 2022، وأداء قوي في القوقاز ووسط آسيا. وشهد الناتج المحلي الإجمالي الكلي لرابطة الدول المستقلة وجورجيا نمواً بنسبة قُدرت بنحو 3,3 في المائة في عام 2023، ويتوقع أن ينمو بنسبة 2,3 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن تحدث معدلات التضخم الأعلى واستثناء إجراءات تشديد السياسة النقدية في الاتحاد الروسي أثراً سلبياً على نمو المنطقة في عام 2024

آفاق نمو متباينة تواجهها البلدان النامية في الأجل القريب

في الصين، كان التعافي الاقتصادي من آثار إجراءات الإغلاق الشامل المتصلة بجائحة كوفيد-19 أكثر تدريجية مما كان متوقفاً في ظل ما يجابه من رياح معاكسة على المستويين المحلي والدولي. ودخل الاقتصاد منعطفاً جديداً خلال النصف الثاني من عام 2023، حيث وصل معدل النمو إلى 5,3 في المائة لهذا العام، في زيادة عن معدل 3,0 في المائة المسجل عام 2022. وكان انخفاض معدلات الفائدة السياسية وفائدة الرهون العقارية وزيادة استثمارات القطاع العام الممولة بسندات جديدة من العوامل المعززة للنمو. وبينما كان الاستهلاك محركاً رئيسياً للنمو، بقي مستوى ثقة المستهلكين فاتراً في عام 2023. وسيؤدي مزيج من الضعف المستمر في قطاع العقارات واضطراب الطلب الخارجي - مما يؤثر سلباً على نمو الاستثمارات الثابتة والإنتاج الصناعي والصادرات - إلى انخفاض النمو بدرجة معتدلة إلى 4,7 في المائة في عام 2024

ومن المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي في أفريقيا ضعيفاً، حيث سترتفع معدلاته من متوسط بلغ 3,3 في المائة في عام 2023 إلى 3,5 في المائة في عام 2024. وإن تباطؤ الاقتصاد العالمي، وانضغاط الأوضاع النقدية والمالية بدرجة أكبر، وارتفاع المخاطر المتصلة بالقدرة على تحمل الدين كلها أمور ستظل تلقي بثقلها على آفاق النمو في المنطقة. ومن شأن أزمة المناخ التي تتكشف فصولها وظواهر الطقس المتطرفة أن تقلل من حجم الناتج الزراعي والنشاط السياحي، بينما سيستمر عدم الاستقرار الجيوسياسي في التأثير سلباً على العديد من المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، وخاصة منطقة الساحل وشمال أفريقيا

ومن المتوقع أن تشهد اقتصادات شرق آسيا تباطؤاً معتدلاً الشدة، حيث سينخفض معدل النمو من 4,9 في المائة في عام 2023 إلى 4,6 في المائة في عام 2024. وفي معظم الاقتصادات، من المتوقع أن يظل نمو الاستهلاك الخاص متمسكاً، يدعمه تناقص شدة الضغوط التضخمية والانتعاش المطرد في سوق العمل. وفي حين أن انتعاش الصادرات

انتعاش متباين في سوق العمل

انتعش سوق العمل العالمي بسرعة بعد الجائحة، متجاوزا وتيرة الانتعاش الذي تحقق بعد الأزمة المالية التي شهدت في فترة 2009/2008. فبحلول عام 2023، كانت معدلات البطالة قد انخفضت في العديد من الاقتصادات إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة، لتكاد تصل إلى أدنى مستوياتها التاريخية في الولايات المتحدة والعديد من الاقتصادات الأوروبية. غير أن هذا الانتعاش كان متفاوتا، حيث شهدت الاقتصادات النامية على وجه الخصوص اتجاهات متباينة. فقد شهدت البرازيل وتركيا والصين انخفاضاً في معدلات البطالة، ولكن العديد من البلدان النامية، وخاصة في غرب آسيا وأفريقيا، واجه صعوبات من جراء معدلات البطالة المرتفعة. وفي معظم الاقتصادات، لم يكن نمو الأجور كافياً لتعويض أثر التضخم، إلى جانب تسببه في تفاقم أزمة تكاليف المعيشة. وظل سوق العمل في البلدان النامية يواجه التحديات المستعصية المتمثلة في العمل غير الرسمي، والتفاوتات الجنسانية، والمعدلات المرتفعة لبطالة الشباب. ومن المرجح أن تتدهور ظروف سوق العمل في العديد من البلدان النامية في عام 2024 وسط فتور الآفاق المستقبلية، إلى جانب تضرر العمالة من الأثر المتأخر لتشديد السياسات النقدية.

رغم انحسار التضخم العالمي، يظل تضخم أسعار المواد الغذائية كفيلاً بمقاومة انعدام الأمن الغذائي والفقير

بعد ارتفاع حاد استمر لعامين، تراجع التضخم العالمي في عام 2023، ولكنه بقي فوق متوسط الفترة 2010-2019. وانخفض التضخم العالمي الكلي من 8,1 في المائة في عام 2022، وهي أعلى قيمة له خلال زهاء ثلاثة عقود، إلى ما يقدر بنحو 5,7 في المائة في عام 2023. ومن المتوقع حدوث مزيد من الانخفاض وصولاً إلى 3,9 في المائة في عام 2024 بسبب استمرار اقتراب الأسعار الدولية للسلع الأساسية من المستويات العادية وفتور الطلب على إثر تشديد السياسات النقدية. وقد شهدت الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً واضحاً في معدلات التضخم، وإن بقيت معدلات التضخم الأساسية مرتفعة نسبياً تحت تأثير ارتفاع الأسعار في قطاع الخدمات بسبب انضغاط أسواق العمل. وقد بلغ التضخم ذروته في معظم البلدان النامية في نقطة ما من عام 2023، ومن المتوقع أن يواصل اقترابه من المستويات العادية في عام 2024.

وعلى الرغم من هذه التطورات الواعدة، ظهرت على أسعار الغذاء علامات الاتجاه إلى الصعود في النصف الثاني من عام 2023، ولا سيما في أفريقيا وجنوب وغرب آسيا، وذلك بسبب محدودية تأثير الأسعار المحلية بتجاهات الأسعار الدولية، وضعف العملات المحلية، والصدمات المرتبطة بالمناخ.

وكانت أسعار المواد الغذائية المرتفعة من المسببات الهامة لانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية، مما أثر بشكل غير متناسب على أفقر الأسر المعيشية التي تنفق قسماً أكبر من دخلها على الغذاء. وفي عام 2023، عانى ما يقدر بنحو 238 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في زيادة بواقع 21,6 مليون شخص عن العام السابق. والنساء والأطفال عرضة لهذا الخطر بشكل خاص. وأدى الاتجاه التضخمي في البلدان النامية أيضاً إلى تفاقم الفقر، مما أدى إلى انحسار بعض التقدم الذي تحقق بشأن الألفية في مجال الحد من الفقر. وفي البلدان المنخفضة الدخل - ولا سيما في شمال أفريقيا وغرب آسيا - ظلت معدلات الفقر أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة.

ومع بدء تراجع التضخم الكلي، بدأت المواقف المتخذة على صعيد السياسة النقدية تتباين حول العالم. فقد خُفض عدد وصل إلى 28 من أصل 130 من المصارف المركزية أسعار الفائدة الرسمية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023. ومع ذلك، لا يزال الموقف المتخذ على صعيد السياسة النقدية عالمياً هو موقف تقييدي إلى حد كبير. واستمر الاحتياطي الاتحادي والبنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة في عام 2023، وإن كان بوتيرة أبطأ، حيث ظل التضخم الأساسي أعلى من المعدل المستهدف. ومن المرجح أن تبقى المصارف المركزية الرئيسية في البلدان المتقدمة أسعار الفائدة عند مستوياتها الأعلى لفترات أطول، حيث يمثل ارتفاع معدل نمو القيمة الإسمية للأجور مؤشراً على وجود خطر من أن تُشهد جولة ثانية من الآثار، وقد تؤدي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة إلى تجدد الضغوط التضخمية.

التشديد الكمي يحل محل التيسير الكمي

إلى جانب رفع أسعار الفائدة، بدأت المصارف المركزية الرئيسية في البلدان المتقدمة (باستثناء بنك اليابان) في عام 2022 بخفض حجم الأصول في موازين أصولها وخصومها، وهي عملية تعرف باسم التشديد الكمي، وسرعت وتيرة قيامها بذلك في عام 2023 للتقليل من فائض السيولة. وابتداءً من فترة الأزمة المالية العالمية في عام 2008 فصاعداً، ظل التيسير الكمي - أي شراء المصارف المركزية للأصول المالية - أداة رئيسية من أدوات السياسة النقدية لتعزيز الاستثمار والنمو وضمان الاستقرار المالي. وخلال الجائحة، لجأت السلطات النقدية مجدداً إلى التيسير الكمي لضخ السيولة وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية. وطبق العديد من المصارف المركزية في البلدان النامية التيسير الكمي لأول مرة خلال الجائحة. ومع ذلك، تسببت الضغوط التضخمية المستمرة في النصف الثاني من عام 2021 في اضطراب معظم المصارف المركزية في البلدان المتقدمة إلى تقليص حجم موازين أصولها وخصومها بهدف تقليل السيولة وتجميع الضغوط التضخمية.

وقد انطوى تنفيذ التشديد الكمي على تحديات كبيرة، بما في ذلك المخاطر المتصلة بعدم الاستقرار المالي والمخاوف المتصلة بالماليات العامة. وبسبب إجهاد سوق السندات الحكومية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في أيلول/سبتمبر 2022 والاضطراب الذي شهده القطاع المصرفي في الولايات المتحدة في آذار/مارس 2023، اضطرت كل من مصرف إنكلترا والاحتياطي الاتحادي، على التوالي، إلى إعادة النظر في استراتيجيات تنفيذ التشديد الكمي وإعادة معايرة هذه الاستراتيجيات. وعلى الرغم من أن التشديد الكمي قد ساهم في زيادة انضغاط الظروف المالية، إلا أن أثره على عائدات السندات الطويلة الأجل كان أقل وضوحاً لأن التشديد الكمي ينفذ بشكل أكثر تدريجية مما كان عليه الحال بالنسبة إلى التيسير الكمي، الذي عادة ما كان ينفذ بشكل سريع نسبياً لتجنب الأزمات المالية.

ارتفاع تكاليف الاقتراض يتسبب في تفاقم المخاطر المرتبطة بالقدرة على تحمل الدين بالنسبة للبلدان النامية

سيكون لتشديد السياسات النقدية (بما في ذلك التشديد الكمي) من قبل المصارف المركزية الرئيسية في البلدان المتقدمة آثار غير مباشرة كبيرة على البلدان النامية. فعلى الرغم من أن الأوضاع المالية الدولية ظلت لطيفة إلى حد ما وسط ارتفاع أسعار

ونما الاستثمار العالمي في قطاع الطاقة بوتيرة أسرع من إجمالي الاستثمار في عام 2023. ومن الملاحظ أن حجم الاستثمار في الطاقة النظيفة قد ازداد للعام الثالث على التوالي منذ جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، فإن ما تحقق من زيادة في هذه الاستثمارات لم يحدث بالسرعة اللازمة لكي تتمكن البلدان من تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050. ولا تزال هناك فجوة كبيرة على صعيد الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة خارج الاقتصادات المتقدمة والصين. وفي الوقت نفسه، ازداد حجم الاستثمار في الوقود الأحفوري، متجاوزا مستويات ما قبل الجائحة في عامي 2022 و 2023.

فقدان التجارة الدولية زخمها كمحرك للنمو

في عام 2023، فتر معدّل نمو التجارة العالمية بشكل كبير، حيث هبط إلى ما يقدر بنحو 0,6 في المائة، في انخفاض حاد عن معدّل 5,7 في المائة المسجّل عام 2022. ومن المتوقع أن يتعافى النمو ليلعب 2,4 في المائة في عام 2024، مما يعني أنه سيظل دون الاتجاه الذي كان سائدا قبل الجائحة عند معدّل 3,2 في المائة. ويعزى هذا التباطؤ إلى ركود طرأ على تجارة البضائع. وعلى النقيض من ذلك، استمر انتعاش تجارة الخدمات، ولا سيما السياحة والنقل. فقد شكّل تحول الإنفاق الاستهلاكي من السلع إلى الخدمات، وسياسات التشديد النقدي، وقوة دولار الولايات المتحدة، والتوترات الجيوسياسية عوامل معوقة للتجارة العالمية. وشهدت صادرات الاقتصادات النامية انتكاسات، مع فتور الطلب من البلدان المتقدمة وهيمنة الظروف المالية المنطوية على تقييد لتمويل التجارة. وعلى الجانب الأخرى، إشرافا، ظهرت على نشاط السياحة الدولية علامات الانتعاش القوي، ولا سيما في شرق وغرب آسيا، ومن المتوقع أن يصل هذا النشاط إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول عام 2024. وهناك اتجاه ناشئ لإعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية، حيث تسعى البلدان إلى تأمين سلاسل إمداد على مسافات أقرب منها أو من مصادر أكثر قدرة على الصمود.

على المصارف المركزية أن تهتدي إلى التوازن الدقيق بين التضخم والنمو والاستقرار المالي

من المتوقع أن تظل المصارف المركزية حول العالم في حالة بحث عن التوازن الدقيق وإجراء مفاضلات صعبة في عام 2024 في إطار محاولتها إدارة التضخم وإنعاش النمو وضمان الاستقرار المالي. وتلوح في الأفق بشدة أوجه عدم اليقين السياسي - وخاصة تلك المحيطة باتجاه ومدة الوضعية المتخذة على صعيد تشديد السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة والبنك المركزي الأوروبي - بالنسبة لكل من الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية. وتجدر الإشارة إلى أن الأثر الكامل لتشديد السياسات النقدية، بما في ذلك إجراءات التشديد الكمي التي يجري تطبيقها حاليا، لم يتحقّق بعد لأن انتقال تأثيرات السياسة النقدية يحدث بعد فترات تأخر طويلة تختلف من سياق لآخر. وستواجه المصارف المركزية في الاقتصادات النامية تحديات إضافية تتمثل في تنامي المخاوف المتعلقة بموازين المدفوعات والمخاطر المرتبطة بالقدرة على تحمل الدين.

وستحتاج المصارف المركزية في البلدان النامية إلى استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات - بما في ذلك إدارة تدفقات رأس المال، والسياسات الاحترازية الكلية، وإدارة أسعار الصرف - للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية غير المباشرة المترتبة

الأسمه وانخفاض درجات التقلّب، ولا سيما في النصف الأول من عام 2023، لا يزال العديد من البلدان النامية يواجه تكاليف اقتراض مرتفعة، ومعوّقات تحول دون النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية، وانخفاضا في قيمة العملة. وخلال الأشهر الستة التي أعقبت توقف الاحتياطي الاتحادي عن اتخاذ موقف المشتري الصافي للأصول في آذار/مارس 2022، انخفضت أسعار صرف عملات اقتصادات الأسواق الناشئة مجتمعة بنحو 9 في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة.

وأدى ارتفاع تكاليف الاقتراض وانخفاض قيمة العملات إلى تفاقم مخاطر القدرة على تحمل الدين في العديد من البلدان النامية. وخلال فترة ما بعد الجائحة، شهدت إيرادات المبيعات العامة ركوداً، بل وربما تقلّصت، بينما استمر عبء خدمة الديون في الازدياد، ولا سيما في البلدان النامية ذات المستويات الأعلى من الديون المقومة بدولار الولايات المتحدة أو اليورو، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة. وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص في وقت تحتاج فيه الاقتصادات النامية إلى تمويل خارجي إضافي لتحفيز الاستثمار والنمو، ومعالجة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشهد أقل البلدان نموا انخفاضاً في المساعدة الإنمائية الرسمية، مما زاد من تفاقم ضائقة التمويل. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة بلغت زهاء 8 في المائة في عام 2022 على الرغم من بلوغ تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية أعلى مستوياتها على الإطلاق. وكان الدعم المالي الذي قدمته البلدان المتقدمة لأوكرانيا هو العامل المتسبب بدرجة كبيرة في الزيادة الحادة للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022. وقد يتولّد عن إجراء مزيد من تخفيض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا خطر انحسار بعض المكاسب الإنمائية التي حققتها هذه البلدان في العقود الأخيرة.

توقع استمرار الضعف المهيم على اتجاهات الاستثمار العالمية

من المرجح أن يظل نمو الاستثمار العالمي ضعيفا. وقد شهدت القيمة الحقيقية لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي نمواً معدّلاً فنحو 1,9 في المائة في عام 2023، وهو ما يقل عن معدّل 3,3 في المائة المسجّل عام 2022 ويقل بكثير عن متوسط معدل النمو البالغ 4,0 في المائة خلال الفترة 2011-2019. وقد شهدت الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء تباطؤاً في نمو الاستثمار، وذلك حتى في فترة ما قبل الجائحة. ولم تكن السياسة النقدية المتساهلة على نحو مفرط التي اعتمدت في أعقاب الأزمة المالية العالمية (وفائض السيولة المتولّد عن التيسير الكمي) مقترنة بزيادة في الاستثمار. وستلقي البيئة الحالية التي يغلب عليها تصاعد تكاليف الاقتراض وعدم اليقين الاقتصادي عبئاً آخر يلقي بثقله على نمو الاستثمار. وقد فتر الاستثمار في القطاع السكني بشدة في الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما في الولايات المتحدة. ومن بين المناطق النامية، ما زالت أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صراع مع تكاليف الاقتراض المرتفعة وغير ذلك من التحديات التي تعوق نمو الاستثمار. وتواجه آفاق الاستثمار في الصين رياحا معاكسة آتية من قطاع العقارات المتعثر، ولئن كانت الاستثمارات التي تقودها الحكومة في قطاع البنية التحتية كفيلة بتعويض جزء من هبوط الاستثمارات الخاصة. وفي المقابل، سجّلت الهند أداء استثماريا قويا في عام 2023، مدفوعا بمشاريع البنية التحتية الحكومية والاستثمارات المتعددة الجنسيات.

على تشديد السياسة النقدية من جانب الاقتصادات المتقدمة، ويمكن أن يؤدي التطبيق الوقائي والاستباقي لهذه السياسات إلى إيجاد حاجز واق وزيادة المرونة في الاستجابات القائمة على السياسة النقدية لإعطاء الأولوية للنمو والعمالة على حساب الاستقرار المالي. وتحتاج البلدان النامية إلى تعزيز قدراتها التقنية والمؤسسية - مع التركيز على أولويات من قبيل جمع البيانات الاقتصادية والمالية في الوقت المناسب وتعزيز القدرات الرقابية - لكي تكون جاهزة لتنفيذ السياسات. ويمكن لمجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر ومآذج المخاطر القطرية أن تساعد السلطات النقدية على التعرف على المخاطر ومواطن الضعف على المستويين المحلي والخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، فمن خلال تنفيذ السياسات المالية، بما في ذلك اعتماد التدابير المالية الحذرة وإنشاء صناديق سيادية لتحقيق الاستقرار، يمكن إيجاد درع واق من الصدمات الاقتصادية الخارجية.

وفي حين أنه من المتوقع أن يتحول عدد متزايد من المصارف المركزية إلى التيسير النقدي لدعم الطلب الكلي في عام 2024، فإن خياراتها السياسية ستعتمد إلى حد كبير على الإجراءات التي سيتخذها الاحتياطي الاتحادي والبنك المركزي الأوروبي. وتحتاج المصارف المركزية إلى تعزيز التعاون أو التنسيق على الصعيد الدولي في مجال السياسات النقدية للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار غير المباشرة لإجراءات المصارف المركزية الرئيسية في البلدان المتقدمة، وذلك حتى عندما يثبت أن هذا التعاون أمراً شديداً الصعوبة. وهناك فرصة لتحسين التواصل وتبادل الإشارات الدالة على النوايا بين السلطات النقدية حول العالم، مع اعتماد المصارف المركزية في البلدان المتقدمة استراتيجيات اتصال واضحة وشفافة وقوية تعكس صورة عابرة للحدود القطرية. وتحتاج المصارف المركزية أيضاً إلى تعزيز التعاون في مجال رصد وحفظ الاستقرار المالي، بما في ذلك تحديد ومعالجة المخاطر المالية الناجمة عن تغير المناخ.

تقلص الحيز المالي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الانضغاط على صعيد السيولة

نفذت البلدان تدابير جريئة وحسنة التوقيت على صعيد السياسة المالية استجابةً للأزمة المتولدة عن الجائحة وبغية تحفيز الانتعاش. واعتمدت الحكومات حول العالم أيضاً على السياسات المالية لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومخاطر انعدام الأمن الغذائي الناجمة عن الحرب في أوكرانيا. وقد نتجت عن الارتفاعات الحادة في أسعار الفائدة منذ الربع الأول من عام 2022 وانضغاط الأوضاع على صعيد السيولة آثار سلبية على أرصدة المبيعات العامة، مما جدد المخاوف بشأن حدوث حالات عجز في المبيعات العامة ومشاكل على صعيد القدرة على تحمل الدين. ولا يزال الحيز المالي محدوداً جداً، ولا سيما في البلدان النامية؛ فبالنسبة للعديد من هذه البلدان، يشكل غياب الحيز المالي مخاطر خاصة لأنه يحد من قدرتها على الاستثمار في التنمية المستدامة والاستجابة للصدمات الجديدة. وفي عام 2022، أنفق أكثر من 50 اقتصاداً نامياً أكثر من 10 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية على مدفوعات الفائدة، وأنفق 25 بلداً أكثر من 20 في المائة. وقد أوتت التوقعات السوقية التي أشارت إلى بقاء أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى عند مستوياتها الأعلى لفترة أطول مما كان متوقعاً في السابق إلى مزيد من الارتفاع في عائدات السندات السيادية، مما زاد من الضغط على أرصدة المبيعات العامة. وفي الأجل المتوسط، سينتج عن التوقعات التي تشير إلى ضعف النمو، إلى جانب الحاجة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية، ضغطاً على الميزانيات الحكومية وتفاقم لمواطن ضعف المبيعات العامة.

وفي البلدان النامية ذات الأوضاع المالية الأقل ضعفاً، سيكون من الأهمية بمكان أن تتجنب الحكومات اتخاذ إجراءات لتصحيح أوضاع المالية العامة تُحدث عكس الأثر المنشود. وسيتعين على العديد من هذه الاقتصادات تعزيز إيرادات مالياً العامة لتوسيع حيزها المالي. وفي الأجل القصير، يمكن أن يشكل التوسع في استخدام التكنولوجيات الرقمية عاملاً مساعداً للبلدان النامية على الحد من تجنب الضرائب والتهرب منها. وفي الأجل المتوسط، ستكون الحكومات بحاجة إلى زيادة الإيرادات من خلال زيادة تحصيل ضرائب الدخل والثروة والضرائب الخضراء كضرائب تصاعدية. ويحتاج العديد من الاقتصادات أيضاً إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وفعالية الإعانات. وتحسين توجيه برامج الحماية الاجتماعية صوب الفئات المستحقة.

وستحتاج البلدان المنخفضة الدخل، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من أوضاع هشّة على صعيد المبيعات العامة، إلى تدابير لتخفيف أعباء ديونها وإعادة هيكلتها لتجنب دخول أزمات مديونية مدمرة ودورات مطوّلة من ضعف الاستثمار وبطء النمو وارتفاع أعباء خدمة الدين.

توظيف السياسات الصناعية في خدمة التنمية المستدامة

هناك حالياً اتجاه إلى إعادة تنشيط السياسات الصناعية وإحداث تحولات في هذه السياسات التي يُنظر إليها بشكل متزايد كمتطلب حيوي لتعزيز التغييرات الهيكلية ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ويهدف هذا التحول إلى إصلاح إخفاقات الأسواق ومواءمة الابتكار مع أهداف التنمية الأوسع نطاقاً. كما أن سياسات الابتكار تشهد تغييراً، مع استخدام نهج أكثر طموحاً ومنهجية واستراتيجية. وتستعين الحكومات بالأهداف المحددة والتدابير التحفيزية والمشروطيات لتعزيز التكنولوجيات المستنوبة اجتماعياً وبيئياً. وفي الجوهر، تظهر سياسات الابتكار قدراً أكبر من القدرة على توجيه التغيير.

وقد أكدت جائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية أهمية المرونة المحلية، مما دفع بلداناً ومناطق مثل الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى الاستثمار بكثافة في قطاعي التكنولوجيا المتقدمة والطاقة الخضراء. غير أن الظروف قد تختلف من بلد إلى آخر. وتستثمر الاقتصادات المتقدمة، وعدة اقتصادات نامية كبيرة، مثل الصين، مبالغ غير مسبوقة في البحث والتطوير وفي القطاعات المستهدفة، بينما هناك اقتصادات نامية عديدة مكبلة بضيق الحيز المالي والصعوبات الهيكلية، مما يعني أنها لا تزال في صراع من أجل تمويل السياسات الصناعية والابتكارية. ويمكن لهذه الفجوة التكنولوجية المتزايدة الاتساع أن تشكل عاملاً إضافياً يعيق البلدان النامية عن تعزيز قدراتها الإنتاجية والاقتراب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعزيز تعددية الأطراف سيعجل بوتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة

عند منتصف الإطار الزمني لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يزال العالم عرضة للصدمات المعطّلة، بما في ذلك أزمة المناخ التي تتكشف حلقاتها بسرعة والنزاعات المتصاعدة. ويشكل تحقيق التنمية المستدامة بما يتسم به من إلحاح وضرورة حتمية تأكيداً لكون التعاون العالمي القوي مطلوباً الآن أكثر من أي وقت.

للإصلاحات التي يلزم إجراؤها للنظام المالي الدولي بشكل عاجل، وتدعو إلى إحداث زيادة بمقدار 500 بليون دولار سنويا على الأقل في استثمارات أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الراهن، لا يزال التقدم المحرز على صعيد تمويل التنمية المستدامة شديد البطء والتجزؤ. وفي ظل وجود بلدان نامية عديدة تعاني من حالة مديونية حرجة، هناك حاجة إلى إقامة تعاون دولي أكثر فعالية، وبشكل عاجل، لإعادة هيكلة الديون والتصدي لتحديات إعادة التمويل. ويهدف اجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية، الذي أقيم في شباط/فبراير 2023، إلى تسهيل التعاون بين أصحاب المصلحة وتهيئة المجال للتنسيق وتبادل المعلومات والشفافية. وتُبدل جهود حاليا لتحسين البنود التعاقدية لمنع حالات المديونية الحرجة وأزمات المديونية وحلها بمزيد من الفعالية. وثمره حاجة إلى مبادرات أكثر قوة وفعالية على الصعيد المتعدد الأطراف لتوفير الوضوح بشأن الخطوات والأطر الزمنية للعمليات، وتوفير خيارات لتجميد الديون أثناء المفاوضات، وإيجاد سبل أفضل لضمان التقيّد مبدأً. "المعاملة المتماثلة" بين مختلف الدائنين

وتعد زيادة حجم تمويل المناخ متطلبا حيويا لتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، الذي تُحسّن البلدان في إطاره على مكافحة تغير المناخ وآثاره. وتشير التقديرات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى استثمارات في التكنولوجيات والبنى التحتية اللازمة للانتقال الطاقى بقيمة 150 تريليون دولار بحلول عام 2050، مع وجود حاجة إلى 5,3 تريليونات من الدولارات سنويا لإحداث التحول في قطاع الطاقة العالمي وحده. ومع ذلك، لا يزال حجم التمويل المناخي أقل بكثير من المستوى المطلوب على صعيد الاستثمار الأخضر لإبقاء ارتفاع درجات الحرارة عن مستويات ما قبل عصر الصناعة ضمن حدود 1,5 درجة مئوية، كما نصّ عليه اتفاق باريس عام 2015. ولم يتم أبدا الوفاء بكامل تعهد الدول المتقدمة بتقديم 100 بليون دولار سنويا في صورة تمويل مناخي بحلول عام 2020، حيث لم يتجاوز إجمالي التمويل 89,6 بليون دولار في عام 2021. وسيكون التنفيذ الفعال لصندوق الخسائر والأضرار، الذي تم اعتماده رسميا في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وزيادة حجم التزامات التمويل التي تم التمهّد بها فيما يتصل بهذا الصندوق من المتطلبات الحرجة لمساعدة البلدان الضعيفة على مواجهة آثار الكوارث المناخية. ومن الأمور الحيوية لتعزيز العمل المناخي حول العالم الحدّ من الإعانات الداعمة للوقود الأحفوري وتعزيز دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في التمويل المناخي وتشجيع نقل التكنولوجيا

مضى. ولا تزال الأمم المتحدة تضطلع بالدور الريادي في الجهود الرامية إلى تنشيط تعددية الأطراف الفعالة. وقد اعتمد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023، إعلانا سياسيا لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 من خلال مجموعة من الإجراءات التي تشمل الدفع قدما بخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي أطلقها الأمين العام؛ وسد الفجوات القائمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتعزيز الطموح الجماعي للعمل المناخي. وسيوفر مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2024، منبرا لمختلف الجهات صاحبة المصلحة لمناقشة الإصلاحات الضرورية بهدف صياغة "حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل

وفي سياق هذا التقرير، تشمل الأولويات الحيوية للمجتمع الدولي - التي تهدف إلى تحفيز النمو ولكن مع الحرص أيضا على التعجيل بوتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة - تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وإصلاح تمويل التنمية والهيكل المالي العالمي والتصدي للتحديات المتصلة بالقدرة على تحمل الدين في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛ وتوسيع نطاق تمويل المناخ على نطاق واسع.

ويحمل التباطؤ المطوّل في التجارة العالمية - الذي هو انعكاس جزئي للتشكك المتزايد في فوائد العولمة في بعض البلدان - دلالة على وجود حاجة إلى إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومع بقاء قضايا الحوكمة الداخلية دون حل وظهور تحديات خارجية جديدة، فإن النظام التجاري المتعدد الأطراف المشمول برعاية منظمة التجارة العالمية لا يزال يواجه تحديات كبيرة. ويظل الحفاظ على نظام تجاري قائم على القواعد وشامل للجميع وشفاف أمرا أساسيا لتعزيز التجارة العالمية ودعم التنمية المستدامة، بما في ذلك الانتقال الطاقى. وهناك حاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة لضمان قدرة منظمة التجارة العالمية على حل الخلافات بين الدول الأعضاء، وتسريع التقدم المحرز بخصوص اتفاقيات التجارة العالمية، والتصدي للتحديات الجديدة، بما في ذلك الاستخدام المتزايد للقيود التجارية

وتعدّ معالجة قضايا التمويل الدولي والقدرة على تحمل الدين أمرا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتخفيف القيود المالية، والحد من حالات المديونية الحرجة، وزيادة حجم تدفقات التمويل إلى الاقتصادات النامية. وترسم خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة الخطوط العريضة

للمزيد من المعلومات
www.un.org/en/desa

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية | الأمم المتحدة 